23-05-2022
العدد: 3599

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

# التقرير اليومي:

## الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
## The situation of Palestinian refugees in Syria

**بعد 4 أعوام على استعادة مخيم اليرموك.. مماطلة وتسويف وشروط تعجيزية لإعادة سكانه**

- عشرات الجثث ما تزال مدفونة تحت الأنقاض في مخيم اليرموك
- فلسطينيو سورية في مصر تجاهل قانوني وغياب للحقوق وأوضاع إنسانية هشة
- فلسطيني سوري محتجز في تركيا يجدد مناشدته للإفراج عنه

## آخر التطورات

أربعة أعوام مرّت على إعادة السيطرة الكاملة على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق من قبل قوات النظام السوري، بعد العملية العسكرية التي شنها يوم 19 نيسان/ أبريل 2018 على اليرموك ومناطق جنوب دمشق لطرد د ا ع ش وإعادة السيطرة عليه، مما أسفر عن إلحاق دمار 60 % من منازل اليرموك، وقضاء 31 مدنياً وسقوط العشرات من الجرحى.

بدورهم أكد جميع الإعلاميين والناشطين الفلسطينيين من أبناء مخيم اليرموك الذين تم سبر أراءهم عن واقع مخيم اليرموك بعد مرور أربع سنوات من إعادة السيطرة عليه؟ وهل تحقق حلم عودة سكانه إليه، أن جميع المعطيات على أرض الواقع تشير إلى أن قرار عودة أهل مخيم اليرموك هو قرار سياسي بامتياز، وأنه ليس هناك قرار جدي بإرجاع أهالي اليرموك إلى مخيمهم بالرغم من صدور أوامر رئاسية بذلك، خاصة في ظل المماطلة بتأهيل البنى التحتية وتوفير مقومات الحياة الأساسية للسكان العائدين إلى المخيم.

مشيرين إلى أن المخطط التنظيمي للمخيم الذي يجري الحديث عنه بين فينة وأخرى، إنما هدفه الإيهام بأن قصة المخيم ليس لها بعد سياسي، والأخطر من ذلك أن الفصائل الفلسطينية القابعة في دمشق تتحدث مراراً عن قرارات لعودة أهالي المخيم إليه، وهي تعرف جيداً أن كل ذلك عبارة عن هراء، في وقت يعاني أهالي المخيم من أعباء الإيجار المرتفع للبيوت خارج المخيم، ناهيك عن تراجع مساعدات وكالة الأونروا وأفول أي مساعدة من أي فصيل فلسطيني، الأمر الذي يفاقم معاناتهم الاقتصادية، حيث أصبح غالبيتهم تحت خط الفقر.

محملين مسؤولية عدم عودة أهالي اليرموك إلى مخيمهم وممتلكاتهم جهات عديدة، منها النظام السوري ومنظمة التحرير وكافة الفصائل الفلسطينية المنضوية في إطارها وخارجها.

في حين رأى البعض الأخر من الاعلاميين أن هذه ليست هي العودة المرجوة التي كان يتطلع إليها أبناء شعبنا الفلسطيني من سكان مخيم اليرموك، لكن ضغط الظروف الاقتصادية وارتفاع إيجار المنازل وتبعات كل ذلك أنهكتهم وجعلتهم يعودون تحت أي ظرف !

لافتين إلى أن الشروط التعقيدية التي وضعها النظام السوري لم تكن مشجعة كثيراً فضلاً عن أنها مؤشر لرغبة النظام في تحديد عدد ونوعية الشريحة التي يريد عودتها إلى المخيم، وفي هذا توجه واضح لديه في هندسة سكانية معينة للمخيم كجزء من المنطقة ككل؟ !

موضحين أن الجهود المبذولة من قبل الجهات الفلسطينية المعنية جميعها ودون استثناء لا ترتقي لمستوى معاناة أهلنا في المخيم، وهذا لم يعد جديداً عليهم، أصلاً هم يتحملون مسؤولية كبيرة فيما آل إليه وضع مخيم اليرموك بشكل خاص، وملف فلسطينيي سورية بشكل عام وفي ذلك تفاصيل كثيرة، لكنهم يحاولون الظهور بمظهر الراغب والمساعد في العودة لمآرب شخصية وحزبية ضيقة وفيها شيء من التنافس غير المحمود على تحسين العلاقات مع النظام؟ !

في سياق ذي صلة للعام الرابع على التوالي، ماتزال جثث لاجئين فلسطينيين تحت أنقاض عدد من المنازل في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بدمشق، حيث قضوا خلال حملة القصف العشوائي التي قامت بها قوات النظام السوري بدعم روسي يوم الخميس 19 نيسان/أبريل، 2018، وقضى خلالها عشرات اللاجئين الفلسطينيين.

وأكدت مصادر لمجموعة العمل، وجود عشرات الضحايا تحت أنقاض وركام المنازل المدمرة، ووثقت المجموعة أسماء كل من "هيفاء الحاج" التي قضت مع زوجها الحاج "محمد هدبة"، وجيرانهم "انشراح الشعبي"، و"عبد الهادي الغوطاني"، و"باسمة الغوطاني"، و "وليد الوزير"، و "صلاح العبيات"، وتؤكد المصادر وجودهم تحت أنقاض مبنى في شارع عطا الزير باتجاه حديقة فلسطين في المخيم.

وأشارت مجموعة العمل التي تتخذ من لندن مقراً لها إلى أن أكثر الجثامين تعود لمدنيين تحت الأنقاض في عدة مناطق في مخيم اليرموك، وتركزت في منطقة العروبة جنوب المخيم ومنطقة غرب شارع اليرموك، ووفقاً لذوي الضحايا، لم تتحرك أي جهة رسمية من أجل انتشال جثامين الضحايا من تحت الأنقاض حتى اليوم.

وأوضحت أن كوادر الهلال الأحمر الفلسطيني حاولت خلال بعد العملية العسكرية سحب الجثامين وانتشالها، لكن قوات النظام السوري رفضت انتشالها.

بدورها جددت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية مطالبتها بالسماح للطواقم الطبية والدفاع المدني بالعمل في مخيم اليرموك وانتشال الجثث من تحت الانقاض والركام.

بالانتقال إلى مصر يواجه اللاجئون الفلسطينيون ممن فروا من الحرب السورية إلى مصر تجاهل قانوني وغياب للحقوق الأساسية، حيث لا تعترف بهم الحكومة المصرية بهم كلاجئين، هذا الأمر جعلهم يعانون من أوضاع قانونية هشة على كافة الصعد القانونية والمعيشية والصحية والتعليمية، وعدم تقديم المساعدات الإغاثية والمالية لهم أسوة باللاجئين السوريين.

وتتركز مشكلات فلسطينيي سورية في مصر على الجانبين الاقتصادي والقانوني، حيث يواجه اللاجئون الفلسطينيون العديد من العقبات خلال محاولتهم الحصول على الإقامات في مصر، بالرغم من تحقيق معظمهم للشروط المطلوبة للحصول على الإقامة.

وفيما يتعلق بشريحة اللاجئين الداخلين بطرق غير نظامية عبر الحدود السودانية المصرية فأولئك يعانون من عدم القدرة على الحركة والتنقل والعمل وتعليم أبنائهم، وغير قادرين على السفر خارج مصر عبر المنافذ المصرية (موانئ ومطارات) وذلك لرفض السلطات المصرية تسوية أوضاعهم القانونية أسوة باللاجئ السوري الذي تتم تسوية وضعه خلال أسبوع بموجب بطاقة اللجوء الذي يحصل عليها من المفوضية لمجرد وصوله إلى مصر .

كما اشتكى اللاجئون الفلسطينيون القادمين من سورية إلى مصر من مماطلة وعدم تحمل مكتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) مسؤولياته نحوهم، ومن سوء تعامل السفارة الفلسطينية في مصر معهم، واتهموها بعدم الإيفاء بوعودها، وإغلاق جميع خطوط التواصل معهم، وتجاهل السفير الفلسطيني لمعاناتهم ورفض استقبالهم، وإهماله في متابعة قضاياهم وحلّ مشاكلهم.

وشهدت الأعوام الماضية انخفاضاً ملحوظاً في أعداد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في مصر، وتشير التقديرات إلى تناقص العدد من 6 لاجئ إلى نحو 3500 شخص عام 2022، منهم قرابة 500 شخص وافدين لمصر من السودان- دخول بطريقة غير نظامية- توزعوا على بعض المحافظات المصرية كالقاهرة والإسكندرية ودمياط والمنطقة الشرقية والجيزة.

أما في تركيا جدد اللاجئ الفلسطيني "ضياء الدين الكبرا" المحتجز منذ 8 أيام لدى السلطات التركية اليرموك مناشدته للمنظمات الحقوقية والسفارة الفلسطينية في تركيا والمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج ومؤتمر فلسطينيي تركيا والجمعية التركية للتضامن مع فلسطين - فيدار، للتحرك لإطلاق سراحه.

وأوضح الكبرا أنه اعتقل في مدينة اسطنبول يوم 14 أيار/ مايو 2022 أثناء ذهابه إلى السوق لشراء بعض الحاجات، وذلك لعدم حيازته أوراقاً ثبوتية تركية مثل الكملك أو الإقامة، فيما اقتصرت اثباتاته على جواز سفر السلطة الفلسطينية فقط.

يواجه فلسطينيو سورية في تركيا مشكلات وأزمات عديدة، من الناحية الإنسانية والمعيشية والقانونية، كما يشكون من عدم وجود ممثل شرعي لهم، وتجاهل وتهميش المؤسسات الفلسطينية لمعاناتهم .

تجدر الإشارة إلى أن إحصائيات غير رسمية أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في تركيا يتعدى الـ 10 آلاف شخص، يعيش غالبيتهم أوضاعاً معيشيةً صعبةً ويعانون من قلة فرص العمل وانخفاض الأجور.